

Distr.: General
2 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٤٩ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ والميزانية المقترحة للقوة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٣١٨ ٩٢٥ ٢٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٣٠١ ٨٨٢ ٢٠٠ دولار
النقص في الإنفاق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١٧ ٠٤٣ ٠٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٢٦٨ ٢٥٦ ٧٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	٢٦٨ ٢٠٠ ١٠٠ دولار
النقص المقدّر في الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٥٦ ٦٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٨ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٨ ٦٢٤ ٦٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - سيطرت على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين ٣٣ و ٣٩ أدناه تخفيض قدره ٩٠٠ ٢٠٧ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل القوة الأمنية، بممثلين عن الأمين العام الذين قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استعانت بها للحصول على المعلومات الأساسية أثناء نظرها في تمويل القوة. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقرير اللجنة ذوي الصلة بالموضوع (A/70/803 و A/70/742، على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٨ بء، مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٩٢٥ ٣١٨ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٤٤ ٣١٦ دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٨٨٢ ٣٠١ دولار (صافيه ٢٠٠ ٨٢٩ ٢٩٩ دولار). ويشكل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك وقدره ٣ ٠٤٣ ١٧ دولار، بالقيمة الإجمالية، ٣,٥ في المائة من الاعتمادات.

٤ - ويرد تحليل الفروق في الفرع "رابعاً" من تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/574). ويُعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي:

(أ) المراقبون العسكريون (١٠٠ ٤٢٨ ١ دولار أو بنسبة ١٩,٢ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي عما كان مدرجاً في الميزانية بسبب التأخير في إصدار التأشير للموظفين الجدد؛

(ب) الوحدات العسكرية (٢٨٣ ٠٠٠ ٥ دولار أو بنسبة ٣,٩ في المائة)، نظراً للانتشار المحدود للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي عما أُدرج في الميزانية وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، والمعدات المملوكة للوحدات (الاكتفاء الذاتي)، وبدل الإقامة للبعثة عما أُدرج في الميزانية؛

(ج) الموظفون الدوليون (٢٣٦ ٢٠٠ دولار أو بنسبة ٠,٩ في المائة)، ويعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف استحقاقات بدل المخاطر بسبب ارتفاع عدد الأيام التي يقضيها الموظفون خارج البعثة وارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور عما أُدرج في الميزانية؛

(د) السفر في مهام رسمية (٦٣ ٩٠٠ دولار أو بنسبة ٥,٠ في المائة)، ويعزى أساساً إلى انخفاض عدد الرحلات التي تتم لأغراض التدريب، نظراً للاستعاضة عن بعض التدريب الخارجي المقرر بأساليب تدريب بديلة (انظر الفقرة ٣٥ أدناه)؛

(هـ) النقل البري (٤٠٠ ٦٠٠ ٤ دولار أو بنسبة ٤٤,٦ في المائة) يعزى أساساً إلى ما يلي: انخفاض الاستهلاك الفعلي للوقود عما أُدرج في الميزانية وانخفاض الاحتياجات لاقتناء المركبات عما أُدرج في الميزانية نتيجة للانتشار المحدود للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛ وانخفاض متوسط سعر اللتر من الوقود عما أُدرج في الميزانية؛ وانخفاض الاحتياجات من قطع الغيار عما أُدرج في الميزانية بسبب التأخر في إبرام عقد النظم المحلية؛

(و) النقل الجوي (٥٠٠ ٤٧٢ ١٤ دولار أو بنسبة ٣٠,١ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى ما يلي: عدم نشر ثلاث طائرات عمودية تكتيكية واستخدام الطائرات العمودية التابعة للبعثة على أساس استرداد التكاليف مما أدى إلى انخفاض تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات العمودية وانخفاض استهلاك الوقود عما أُدرج في الميزانية؛ وانخفاض متوسط سعر اللتر من الوقود عما أُدرج في الميزانية؛ وانخفاض تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين عما أُدرج في الميزانية؛ وانخفاض رسوم المناولة الأرضية بسبب تنازل حكومات السودان وجنوب السودان وأوغندا عن رسوم الهبوط؛

(ز) الخدمات الطبية (٦٠٠ ١٠٦ دولار أو بنسبة ٢١,٩ في المائة)، تعزى أساسا إلى انخفاض التكاليف المدرجة في الميزانية للإجلاء الطبي الجوي بسبب استخدام الأصول الجوية للبعثة بدلا من الطائرات التجارية.

٥ - وقد قوبل انخفاض الاحتياجات جزئيا بزيادة الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) شرطة الأمم المتحدة (٥٠٠ ٢٢٩ دولار أو بنسبة ٢٤,٤ في المائة)، يعزى أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي (٥٢ في المائة) بالمقارنة مع معدل الشغور المدرج في الميزانية (٦٥ في المائة) ويقابله جزئيا انخفاض احتياجات السفر المتعلق بالانتشار والتناوب والعودة إلى الوطن عما أدرج في الميزانية؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٤٠٠ ١١٥ دولار أو بنسبة ٦,٩ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة في جداول المرتبات التي بدأ نفاذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويقابل ذلك جزئيا ارتفاع معدلات الشواغر عما أدرج في الميزانية؛

(ج) المساعدة المؤقتة العامة (١٠٠ ٢٤٥ دولار أو بنسبة ١٧,٥ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي عما أدرج في الميزانية؛

(د) المرافق والمياكل الأساسية (٢٠٠ ١٥٢ ٤ دولار أو بنسبة ٩,٢ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الاحتياجات من خدمات التعديل والتجديد من أجل تنفيذ المشاريع المتأخرة في الفترة السابقة ولاقتناء اللوازم المتنوعة لنشاط البناء باستخدام القدرات الداخلية. وقد قوبلت زيادة الاحتياجات جزئيا بما يلي: انخفاض الاحتياجات من خدمات الصيانة بسبب التأخير في عملية الشراء المتعلقة بعقد خدمات الصيانة؛ وانخفاض الاحتياجات من وقود المولدات بسبب انخفاض أسعار الوقود عما أدرج في الميزانية فضلا عن انخفاض الاستهلاك بسبب النشر المحدود للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛ وانخفاض الاحتياجات لشراء المرافق الجاهزة وأماكن الإقامة ومعدات التبريد لأن الموجودات الحالية كافية لتلبية احتياجات البعثة؛

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٣٨ ٠٠٠ ٤ دولار أو بنسبة ١٥,٦ في المائة)، ويعزى ذلك أساسا إلى ما يلي: زيادة الاعتماد علىفرادى المتعاقدين للحصول على خدمات الصيانة والأمن بسبب التأخير في عملية الشراء وعدم القدرة على العثور على موردين مناسبين لهذه الخدمات؛ وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالرسوم المصرفية عما كان مدرجا في الميزانية. وقد قوبلت زيادة الاحتياجات جزئيا بانخفاض الاحتياجات

المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها بسبب عدم تسيير الدوريات البرية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها (انظر الفقرة ٤٥ أدناه).

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء عن فرادى أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/701) في الفقرات التالية.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ بلغ ١ ٣١٢ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيسي منذ إنشائها. وبلغت المبالغ المقبوضة حتى التاريخ المذكور ١ ٢٣٦ ٤٦٢ ٠٠٠ دولار، فيتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٧٦ ٥٣١ ٠٠٠ دولار. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ كان الوضع النقدي للبعثة يبلغ ٦٩ ٥٩٦ ٠٠٠ دولار. ومع مراعاة وجود احتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٤٣ ٨٢٨ ٠٠٠ دولار، يصبح الرصيد النقدي المتبقي ٢٥ ٧٦٨ ٠٠٠ دولار.

٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المدفوعات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، التي بلغ مجموعها ٦٢ ٦٣٠ ٠٠٠ دولار، قد سددت في عام ٢٠١٥ لتكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأن مبلغ ١١ ٤٢٧ ٠٠٠ دولار كان مستحقا عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت المدفوعات التي بلغ مجموعها ٣٦ ٦٦٠ ٠٠٠ دولار قد سددت في عام ٢٠١٥ للمعدات المملوكة للوحدات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وبذلك، يبلغ الرصيد المستحق ١٩ ٦١٥ ٠٠٠ دولار.

٩ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تم حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، دفع مبلغ إجمالي قدره ٩٢٣ ٠٠٠ دولار من أجل ٤٣ مطالبة ولا يزال هناك ٤ مطالبات معلقة. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تتم تسوية جميع المطالبات المستحقة على وجه السرعة.

١٠ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية بالجدول التالي عن حالة شغل الوظائف في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيسي من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الوظائف المأذون بها ^أ الوظائف المشغولة (نسبة مئوية) معدل الشواغر			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٢٢٥	١٣٣	٤٠,٩	المراقبون العسكريون
٥ ١٠١	٤ ٤٠٠	١٣,٧	الوحدات العسكرية
٥٠	١٧	٦٦,٠	شرطة الأمم المتحدة
الموظفون المدنيون			
١٥٥	١٢١	٢١,٩	الموظفون الدوليون
الموظفون الوطنيون			
٣	٣	-	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٨٦	٧١	١٧,٤	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٣٢	٣١	٣,١	متطوعو الأمم المتحدة
المساعدة المؤقتة العامة			
١٣	١١	١٥,٤	الموظفون الدوليون

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به/معتمد للفترة.

١١ - وزودت اللجنة الاستشارية بالنفقات الجارية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع بيان أسباب الفروق. وبلغت النفقات للفترة المنتهية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ مبلغاً إجمالياً قدره ٧٠٠ ٦٤٥ ٢١٤ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات المقدرة ١٠٠ ٢٠٠ ٢٦٨ دولار مقابل الاعتمادات البالغة ٧٠٠ ٢٥٦ ٢٦٨ دولار، الأمر الذي يُتوقع معه بقاء رصيد حر قدره ٥٦ ٦٠٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٢ - قام مجلس الأمن في قراره ١٩٩٠ (٢٠١١)، بإنشاء ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي تم تمديدتها مؤخراً بموجب القرار ٢٢٥١ (٢٠١٥) حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦. وأشار إلى أن الهدف العام للقوة يتمثل في دعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان،

الذي يقضي بتيسير عودة النازحين وكفالة حماية المدنيين ودعم الإدارة السلمية لمنطقة أبيي، فضلا عن تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في سعيها لإنشاء منطقة حدودية آمنة ومتروعة السلاح (انظر A/70/701 الفقرة ٢).

١٣ - وتنص الفقرة ١٢ من الميزانية المقترحة على أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها قد بدأت أعمالها وأن أفرقة متكاملة تتألف من مراقبين تابعين للأمم المتحدة وممثلين عن السودان وجنوب السودان تقوم بتسيير دوريات للرصد والتحقق داخل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح. وذكر أيضا أن العمل جار لاستكمال الموقع في قوك مشار وإنشاء المقرين المتبقيين لقطاع ملكال، بجنوب السودان، وقطاع برام بالسودان.

١٤ - وقد حدد الأمين العام افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستواصل القوة التعاون مع الأطراف على ضرورة تنفيذ بنود الاتفاق واستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وتشجيع إنشاء المؤسسات المشتركة؛

(ب) سيظل الوضع الأمني العام في منطقة أبيي مستقرا ولكن لا يمكن التنبؤ به؛

(ج) ستسعى القوة لمنع وقوع اشتباكات بين القبائل، بما في ذلك خلال الهجرة الموسمية لبدو المسيرية والعودة التدريجية للنازحين من عشائر دينكا نقوق؛

(د) ستواصل التفاعلات في السودان وجنوب السودان في التأثير سلبا على الوضع الأمني في المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح وفي تأخير تفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛

(هـ) سيظل وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب هاجسا أمنيا

(انظر A/70/701، الفقرات ١٥-٢٠).

١٥ - كما يذكر التقرير أن القوة ستقوم في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بتقديم المساعدة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على القيام بمهامها، والسعي لتأمين استمرار التعاون بين حكومتي السودان وجنوب السودان والمحاورين الممثلين لهما. وسوف تركز عمليات إزالة الألغام على عمليات استطلاع المناطق الخطرة وإزالة تهديدات المتفجرات في منطقة أبيي وداخل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح (المرجع نفسه الفقرات ٢٣-٢٥).

١٦ - وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية، أشير إلى أن البعثة تعكف حاليا على إعادة تشكيل وحداتها العسكرية وتخطط للاستعاضة عن الوحدات الثقيلة (دبابات ومدفعية) بقوة

احتياطية أخف، مع التركيز على زيادة التنقل وتخفيض الأوقات اللازمة للرد. ومن المقرر الانتهاء من إعادة الوحدات الثقيلة ومعداتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ونشر قوة احتياطية أخف وزنا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وإجراء تخفيض مؤقت في مستويات القوات الممولة والمعدات المملوكة للوحدات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩).

١٧ - وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، أشار إلى أن القوة تعتزم تخفيض طائرتين من أسطولها من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة من خلال استخدام النقل البري لنقل الجنود وأمتعتهم الشخصية من أبيي وإليها خلال موسم الجفاف. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوضت البعثة على تخفيض الأسعار التعاقدية للعمليات الجوية للقوة وتنقيح ترتيب تقاسم تكاليف الطائرات ذات الأجنحة الثابتة مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن القوة، بانتظار إبرام اتفاق يتيح إنجاز مطار أثوني، قد أجلت ما تعتزم القيام به من استخدام طائراتها الثابتة الجناحين في دعم نشر القوات، وفي تنفيذ عمليات التناوب والعمليات اللوجستية الأخرى من المطار. وستواصل القوة إدارة عتادها الجوي من خلال التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي، مما جعلها تضع طائرات لها في كل من أبيي وواو وكادقلي وعنتيبي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨).

١٨ - وفيما يتعلق بالتشييد، أشار إلى أن البعثة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستبدأ في توسيع معسكر أبيي، مع التركيز على إنشاء أماكن مرصوفة، وتحسين طرق الممرات العسكرية ونظام تصريف المياه فيه، فضلا عن استبدال الهياكل الجاهزة القديمة وتشيد أبنية تتضمن وحدات للإقامة ووحدات للاغتسال. وتم تأجيل توسيع المعسكر منذ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بسبب عوامل خارجية، ويتوقع أن يستغرق إكماله فترتين مائتين. وبالإضافة إلى ذلك، ستولى البعثة بناء طرق وإدخال تحسينات على المعسكرات الجديدة الأربعة (دقوب وقولي وتاجالي ومريال أنشاك) المنشأة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويشير التقرير إلى أن هذه المشاريع تنسم بأهمية حاسمة لتنفيذ الأنشطة المقررة ولتحسين الظروف المعيشية في المعسكرات (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦-٢٧).

١٩ - وينص التقرير أيضا أن القوة ستواصل جهودها الرامية إلى التخفيف من الأثر على البيئة المحيطة بها، والتركيز بوجه خاص على معالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخلص منها. وفي هذا الصدد، تعتزم البعثة شراء معدات جديدة لمعالجة المياه المستعملة ومعدات الإمداد خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ من أجل الاستعاضة عن المعدات القديمة المعطوبة وبناء برك الأكسدة ونظام انض مياه الصرف الصحي المعالجة، مما يتيح إعادة استخدام المياه المخزنة في الري والمشاريع الهندسية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

باء - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي والشرابات

٢٠ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن البعثة ستحافظ على التفاعل المنتظم والوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان من أجل تنسيق الإجراءات التي يمكن أن تكفل امتثال الطرفين المستمر لالتزامتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الاتحاد الأفريقي ومختلف الاتفاقات التي وقعا عليها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تستمر القوة في التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في إنشاء وتشغيل موقع الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في برام ومع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في قوك مشار وملكال.

٢١ - وفيما يتعلق بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ستنسق القوة مع الوكالات والصناديق والبرامج في تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وتنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير الحوار بين القبائل وبالجهد المبذول لتحسين وضع القانون والنظام (انظر A/70/701، الفقرات ٣٣-٣٦).

٢٢ - وينص التقرير أيضا على أن القوة كبعثة مستفيدة من خدمات مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، ستواصل تلقي الدعم الإداري ودعم المكاتب الخلفية في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والاستحقاقات والمرتبات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (كمنح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار بعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

٢٣ - وقد تقدم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/70/5 (Vol. II)، الفصل الثاني) بتوصيات بشأن القوة الأمنية المؤقتة في عدد من المجالات. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تتخذ القوة إجراءات فورية لمعالجة نقاط الضعف التي حددها المجلس.

جيم - الاحتياجات من الموارد

٢٤ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما قدره ٥٠٠ ٨٣٢ ٢٦٨ دولار تمثل زيادة بمبلغ ٨٠٠ ٥٧٥ دولار أو بنسبة ٠,٢ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتتكفل الميزانية المقترحة بنشر ٢٢٥ مراقبا عسكريا، و ١٠١ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٥٧ موظفا دوليا، و ٩٠ موظفا وطنيا،

و ٣٢ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٧ وظائف مؤقتة. ويرد تحليل الفروق في الفرع "ثالثاً" من الميزانية المقترحة.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

فئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	العدد المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٢٥	٢٢٥	-
أفراد الوحدات العسكرية	٥ ١٠١	٥ ١٠١	-
شرطة الأمم المتحدة	٥٠	٥٠	-
المجموع	٥ ٣٧٦	٥ ٣٧٦	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

٢٥ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغاً قدره ٩٠٠ ١١٠ ١٤١ دولار، تمثل زيادة قدرها ١٠٠ ١١٠ ٠٠١ دولار أو بنسبة ٣,٧ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وتعزى الزيادة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) عدم إدراج الخصومات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات غير الموجودة أو المتعطلة؛ (ب) تطبيق عوامل تأخر النشر للمراقبين العسكريين أقل مما كانت عليه في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (٣٥ في المائة بدلاً من نسبة ٤٠ في المائة)؛ وللوحدات العسكرية (١٩ في المائة بدلاً من نسبة ٢٢ في المائة)؛ ولشرطة الأمم المتحدة (٥٠ في المائة بدلاً من نسبة ٥٥ في المائة) (انظر A/70/701، الفقرات ٦١-٦٣).

٢٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

فئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	العدد المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق
الموظفون الدوليون	١٥٥	١٥٧	٢
الموظفون الوطنيون ^(ب)	٨٩	٩٠	١
متطوعو الأمم المتحدة	٣٢	٣٢	-

فئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(١)	العدد المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ الفرق	
المساعدة المؤقتة العامة	١٣	٧	(٦)
المجموع	٢٨٩	٢٨٦	(٣)

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

٢٧ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغاً قدره ١٠٠ ١٧٨ ٣٢ دولار، يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٢٢ دولار أو بنسبة ٤,٣ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وتعزى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ أساساً إلى زيادة الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ٩٧٥ ١ دولار أو ٧,٦ في المائة) بسبب اقتراح إنشاء وظيفتين (واحدة برتبة ف-٥، وواحدة برتبة ف-٤)، والنقل المقترح لست وظائف دولية من عنتيبي إلى أبيي حيث الأجور أعلى؛ واقتراح تطبيق معدل شغور أدنى (٢٠ في المائة) مما كان عليه في الفترة الحالية (٢٢ في المائة)؛ (ب) متطوعو الأمم المتحدة (٩٠٠ ٤٠٩ دولار أو بنسبة ٣٩ في المائة)، نظراً لاقتراح تطبيق معدل شغور أدنى (١٠ في المائة) مما كان عليه في الفترة الحالية (٤٠ في المائة). وسيقابل زيادة الموارد جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) الموظفون الوطنيون (٤٠٠ ٩٣ دولار أو بنسبة ٥,٩ في المائة) تعزى إلى استبعاد الوظائف المنقولة إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩؛ و (ب) المساعدة المؤقتة العامة (٧٠٠ ٩٦٩ دولار أو بنسبة ٤٥,٩ في المائة)، بسبب اقتراح إلغاء ست وظائف من فئة الخدمة الميدانية.

التوصيات بشأن الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٨ - يقترح الأمين العام تخفيضاً صافياً قدره ٣ وظائف في مجمل الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة ناتجاً عن زيادة قدرها وظيفتان من الفئة الفنية الدولية ووظيفة واحدة لموظف فني وطني، يقابلها انخفاض قدره ست وظائف مؤقتة من فئة الخدمة الميدانية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، على النحو التالي:

(أ) في قسم السلوك والانضباط، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لرئيس قسم السلوك والانضباط برتبة ف-٥ بغرض تعزيز المهام المتعلقة بالسلوك والانضباط في القوة الأمنية المؤقتة. وسيعمل شاغل الوظيفة بصفة كبير مستشاري رئيس البعثة، وسيبادر

بالاتصال بعنصري الجيش والشرطة التابعين للبعثة بغرض إسداء المشورة الاستراتيجية، وتوفير مبادئ توجيهية، وتقديم ما يلزم من التدريب، وتقديم إحاطات بشأن المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط. ويشير التقرير إلى أن الملاك الوظيفي الحالي المتمثل بوظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف معني بالسلوك والانضباط لا يوفر القدرة الكافية لتقديم الدعم اللازم للإدارة العليا للبعثة في تنفيذ نهج الأمم المتحدة الثلاثي للتصدي لسوء السلوك، بما يشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عن طريق المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية (انظر الفقرة ٣٩، A/70/701)؛

(ب) وفي قسم السلوك والانضباط، وتحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد الفريق (فئة الخدمات العامة الوطنية)، وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً مباشرة أمام رئيس قسم السلوك والانضباط، وسيقدم المساعدة في إعداد مختلف التقارير وتنسيق أنشطة التدريب والتوعية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩)؛

(ج) في مكتب الموظف الرئيسي، وتحت العنصر ١: الأمن والحوكمة ورصد الحدود، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لمستشار لشؤون حماية الطفل/المرأة يتولى شغلها مهمة تطوير استراتيجية لحماية المدنيين في أبيي تركز على الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء، كما يتولى قيادة تلك الاستراتيجية وتنفيذها. ويُقترح تعزيز وظائف حماية المدنيين في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتطوير أنشطة حماية أكثر استهدافاً في ضوء زيادة عدد السكان العائدين إلى أبيي وارتفاع عدد الحوادث التي تشمل النساء والأطفال (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤)؛

(د) وفي قسم الهندسة، وتحت بند دائرة تقديم الخدمات في إطار عنصر الدعم، يُقترح إلغاء ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، وذلك بسبب وقف مشاريع التشييد المتعلقة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها نظراً للحالة السياسية المتقلّبة. (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البعثة ستركز على مشاريع البناء المتعلقة بتجديد مقر البعثة واستبدال المباني الجاهزة الصنع، وذلك باستخدام الطاقم الهندسي الحالي.

٢٩ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالملاك الوظيفي.

٣ - التكاليف التشغيلية

الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	الاعتمادات المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق
١٠٧ ٢٩١ ٠٠٠ دولار	٩٥ ٥٤٣ ٥٠٠ دولار	(١١ ٧٤٧ ٥٠٠ دولار)

٣٠ - تُقدَّر الاحتياجات التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلغ ٩٥ ٥٤٣ ٥٠٠ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ١١ ٧٤٧ ٥٠٠ دولار، أو ١٠,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. ويعزى هذا النقصان أساساً إلى انخفاض في الاحتياجات المطلوبة في إطار بندي النقل الجوي، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، ويقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

السفر في مهام رسمية

٣١ - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية ما مقداره ١ ١٤٤ ٠٠٠ دولار، مما يعكس انخفاضاً قدره ٩٨ ٠٠٠ دولار (٧,٩ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ١ ٢٤٢ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ المقترح يتكون من ٨٠٤ ٠٠٠ دولار للسفر لغير أغراض التدريب و ٣٤٠ ٠٠٠ دولار للسفر لأغراض التدريب.

٣٢ - وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن معدل الامتثال الفصلي في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي لسياسة الشراء المسبق لمدة ١٦ يوماً خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ويتضح منها أن معدل الامتثال لا يتعدى ٤١,٩ في المائة من ترتيبات السفر - ٢٠٣ من أصل ما مجموعه ٤٨٥ - وتؤكد اللجنة الاستشارية على ضرورة تحسين التخطيط للسفر. وترى أنه ينبغي تحسين معدل امتثال القوة لسياسة الشراء المسبق لمدة ١٦ يوماً، وتوقع أن يتم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

السفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب

٣٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات السفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب بلغت في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ ما مقداره ١ ٠٣٢ ٦٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٨٤ ٦٠٠ دولار (٢١,٨ في المائة) مقارنة مع الموارد البالغ مقدارها ٨٤٨ ٠٠٠ دولار المعتمدة لهذه الفترة. وبناء على طلب اللجنة الاستشارية بتفسير تلك الزيادة، أبلغت أن الزيادة تعزى إلى زيادة احتياجات كل من العناصر الفنية وعناصر دعم البعثة إلى السفر داخل

منطقة البعثة جراء ارتفاع عدد الرحلات التي اتخذت للقطاعات إلى حد أكبر مما كان مخططاً له من أجل تقديم الدعم الفني المستمر إلى القوات وتيسير أنشطة التناوب. وزُودت اللجنة أيضاً بجدول يبين التوزيع التفصيلي لتكاليف السفر داخل منطقة البعثة وإلى خارج منطقة البعثة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة من المعلومات التي قدمت إليها أن عدداً لا بأس به من الرحلات التي اتخذت له صلة باحتياجات الدعم. وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنه ينبغي للقوة الأمنية المؤقتة أن تعزز جهودها لدمج الاجتماعات التي تعقد في نفس الوجهة، وأن تستفيد من وسائل الاتصالات البديلة كلما أمكن. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لاستخدام الموارد المخصصة للسفر على نحو أكفأ، وتوصي بتخفيض الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب بنسبة ٥ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب

٣٤ - في ما يتعلق بانخفاض نفقات السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب عما هو مدرج في الميزانية خلال فترة الأداء (انظر الفقرة ٤ (د) أعلاه)، طلبت اللجنة الاستشارية الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن طرق التدريب البديلة المستخدمة، وعما إذا كانت تلك الأساليب ما زالت مستمرة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وما إذا كانت قد انعكست في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أنه خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، رُتبت البعثة عقد الدورات التدريبية محلياً بخصوص التدريب على تناول البضائع الخطرة، وتدريب المستخدمين النهائيين على نظام أوموجا، وذلك بدلاً من سفر الموظفين إلى أماكن التدريب الواقعة خارج منطقة البعثة كما كان مقرراً أصلاً. والغرض من استخدام أسلوب التدريب الداخلي هذا يعزى جزئياً إلى الرغبة في تسهيل تدريب أكبر عدد من المتدربين، وقد بلغ مجموع المدخرات التي تحققت من جراء ذلك حوالي ٩٢ ٠٠٠ دولار. وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج المتبع لاستخدام أساليب بديلة وفعالة من حيث التكلفة لتقديم التدريب والتي سمحت بتدريب عدد أكبر من المشتركين بتكلفة أقل. وتُشجّع اللجنة القوة الأمنية المؤقتة على مواصلة هذه الجهود من أجل استخدام موارد التدريب بفعالية وكفاءة. وتثق اللجنة الاستشارية أن الدروس المستفادة في القوة الأمنية المؤقتة في هذا الصدد سوف يتم تبادلها مع عمليات حفظ السلام الأخرى وتطبيقها على نطاق واسع، حسب الاقتضاء.

المرافق والهياكل الأساسية

مشاريع التشييد

٣٥ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية مبلغاً قدره ٢٩ ٦٨٨ ٥٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٧ ٤٣٨ ٧٠٠ دولار (٣٣,٤ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ٨٠٠ ٢٤٩ ٢٢ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وكما هو مبين في الفقرة ٢٠ أعلاه، يتعين زيادة الموارد من أجل توسيع معسكر أبيي ومشاريع التشييد ذات الصلة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة تشمل ما يلي: (أ) اقتناء مرافق جاهزة الصنع ومعدات للتبريد واستبدال الهياكل الجاهزة الصنع القديمة ومكونات المباني التي تضم أماكن الإقامة ووحدات الاغتسال (٣,١ ملايين دولار)؛ و (ب) الخدمات المعمارية وخدمات الهدم المتعلقة بأنشطة البناء الخاصة بتوسيع معسكر أبيي، وبناء الطرق وتحسينها في المعسكرات الجديدة الأربعة التي يجري إنشاؤها خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (٤,٢ ملايين دولار)؛ و (ج) اقتناء مولدات إضافية للطاقة الكهربائية للمعسكرات الجديدة الأربعة (١,٢ مليون دولار).

٣٦ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة حالياً لمعالجة التأخيرات الحاصلة في تنفيذ مشاريع التشييد. وأبلغت اللجنة أن الأمانة العامة قد وضعت ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ المبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، المتعلقة بإدارة مشاريع التشييد الكبرى التي تتطلب إيفاد بعثات لإنشاء فريق إدارة مشروع التشييد، المشتملة على تفاصيل شاملة عن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمختلف الجهات المعنية لتنفيذ مشاريع التشييد الكبرى، بما في ذلك عمليات بدء المشروع والتخطيط والتنفيذ والرصد والرقابة والإغلاق. وقد تولّت إدارة الدعم الميداني دور الرقابة والرصد لضمان امتثال البعثات الميدانية للتوجيهات. وزوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بقائمة الأنشطة المقرر الاضطلاع بها في المدى القصير والمتوسط والطويل لرفع مستوى الإيواء في معسكرات الأفراد العسكريين إلى نفس معايير سكن الموظفين المدنيين. والقائمة المنوّه عنها مرفقة بهذا التقرير.

٣٧ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الضمانات التي يمكن أن تُقدّم بشأن قدرة البعثة على تنفيذ مشاريع التشييد المقترحة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، نظراً للظروف السائدة في منطقة البعثة. وأبلغت اللجنة أن التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة تشمل عدم إمكانية وصول المقاولين إلى مواقع المشروع ومنع الباعة السودانيين من إيصال مواد البناء إلى منطقة أبيي. وأبلغت اللجنة أيضاً أن الإدارة العليا للبعثة تجري حالياً مناقشات مع المسؤولين السودانيين في ما يتعلق بمشاريع التشييد وإيصال المواد، ومن المتوقع أن يتم حل مسألة تيسير

الوصول إلى المواقع في المستقبل القريب. وتوقعت البعثة أن يتمخض الوضع الحالي عن نتيجة إيجابية، استناداً إلى أحدث حوار جرى بين الجماعتين المحليتين الداخلتين في التراجع. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على ضرورة تسهيل تحسين ظروف المعيشة وتطوير الهياكل الأساسية في منطقة أبيي.

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بيان الأمين العام الذي مفاده أن مشاريع التشييد المقررة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تُعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لتنفيذ الأنشطة المقررة ولتحسين الظروف المعيشية في المعسكرات، وترحب ببدء نشاط البناء الذي تأخر منذ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب التقدم المحرز وأن يبذل كل جهد ممكن لضمان إنجاز أعمال البناء المقررة وفقاً للجدول الزمني المحدد وتحسين الظروف المعيشية في المعسكرات دون مزيد من التأخير. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في وثيقة الميزانية القادمة.

النقل البري

٣٩ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند النقل البري مبلغاً قدره ٢ ٥٧١ ٧٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٤٥٣ ٨٠٠ دولار (٢١,٤ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ٢ ١١٧ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتشير وثيقة الميزانية إلى أن الزيادة المقترحة ترجع أساساً إلى استبدال تسع سيارات ركاب خفيفة سيتم شطبها من السجلات في موعد أقصاه حزيران/يونيه ٢٠١٧، واقتناء مركبة مدرعة واحدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه توجد لدى البعثة حالياً عربتان مدرعتان مخصصتان لرئيس البعثة وقائد القوة. والمركبة المدرعة الإضافية المقترحة في الميزانية تلزم لدعم العمليات الجارية من حيث عمليات الإنقاذ لأفراد القوة الأمنية المؤقتة في حالة وقوع حوادث تبادل إطلاق النار خلال المهمات الميدانية المتكررة للقطاعات، وكذلك من حيث تقديم الدعم للوفود الزائرة من الشخصيات البارزة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن التكلفة المتوقعة للسيارة المدرعة تبلغ ١٤٥ ٧٦٠ دولاراً. إن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالحاجة لسيارة مدرعة ثالثة، وبالتالي فهي توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام. وينبغي خفض رسوم الشحن ذات الصلة وفقاً لذلك.

تكنولوجيا المعلومات

٤٠ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند تكنولوجيا المعلومات مبلغاً قدره ٦٥٣ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مما يعكس انخفاضاً قدره ٨٢١ ٦٠٠ دولار (١٥ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ٦٠٠ ٤٧٤ ٥ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٤١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الاحتياج المقترح يشمل اعتماداً قدره ٢٢٦ ٢٠٠ دولار لقطع الغيار واللوازم، مما يعكس زيادة قدرها ١٢٥ ٩٠٠ دولار (١٢٥,٥ في المائة) فوق القسمة البالغ مقدارها ١٠٠ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وأبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها عن سبب الزيادة الكبيرة في تكلفة اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن هذا الاحتياج يرجع أساساً إلى العدد الكبير من أصناف المعدات الضرورية مثل أجهزة البث عالية التردد التي تم نقلها من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى القوة الأمنية المؤقتة والتي تجاوزت عمرها المتوقع. وثمة احتياجات إضافية تشمل توفير وصلات البث بالموجات الدقيقة للمواقع الجديدة الدائمة، ووحدات نظام تحديد المواقع العالمي للاهتمام لجهات المقصد، وأجهزة معدات السواتل المنخفضة المدار اللازمة لتحسين الدعم المقدم إلى تطبيقات الحاسوب المركزية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مقر البعثة ومواقع الأفرقة، بما في ذلك المواقع الجديدة الدائمة، أدرج اعتماد كافٍ في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لقطع الغيار التي تشمل مواداً مستهلكة لازمة للهياكل الأساسية مثل الكابلات والهوائيات اللاسلكية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لبيئة التشغيل القاسية، والمهل الزمنية اللازمة لتأمين المشتريات والخدمات اللوجستية، تضمن الاعتماد أيضاً شراء معدات قطع الغيار البالغة الأهمية بالنسبة لضمان مستوى عالٍ من توافر القدرة التشغيلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن البعثة تطبق معايير الاستبدال المستند إلى دورة الحياة النافعة المعمول بها على نطاق الأمانة العامة في استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وافق على استبدالها كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات.

٤٢ - ومع التسليم بضرورة الاحتفاظ بمخزونات كافية من قطع الغيار لضمان مستوى عالٍ من توافر القدرة التشغيلية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تثق اللجنة الاستشارية أنه سيتم إيلاء الاهتمام إلى تحقيق مستوى أمثل من المخزونات، وبالتالي تجنب الإفراط في المقتنيات من قطع الغيار والمخاطرة بتجاوز المخزونات عمرها النافع.

٤٣ - وفي ما يتعلق بمعدات السواتل المنخفضة المدار اللازمة لتحسين الدعم المقدم إلى تطبيقات الحاسوب المركزية، تشير اللجنة إلى مشروع تكنولوجيا الاتصالات التي تعمل بالسواتل المنخفضة المدار، الذي يُعرف أيضاً باسم O3B أو "شبكات الثلاثة بلايين

الآخرين“^(١)، والذي يجري العمل حالياً على تطبيقه في خمس بعثات (هي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان)، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتتوقع اللجنة الاستشارية بأن تُقدّم معلومات مفصلة ومصنفة بشأن مجموع النفقات المتعلقة بتنفيذ مشروع تكنولوجيا الاتصالات التي تعمل بالسواتل المنخفضة المدار في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تقارير الأداء ذات الصلة. وتناقش اللجنة الاستشارية هذه المسألة في تقريرها عن القضايا المتشعبة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (انظر A/70/742، و A/70/755).

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٤ - يُقترح مبلغ إجمالي قدره ٢٠ ٢٩٣ ١٠٠ دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، مما يعكس انخفاضاً قدره ١٥٢ ٤٠٠ دولار (٢٠,٢ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ٥٠٠ ٤٤٥ ٢٥ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويرد توزيع الاحتياجات المقترحة في الفقرتين ٥٦ و ٥٧ من وثيقة الميزانية. ويشير الأمين العام إلى أن دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام تقدم إلى البعثة القدرات في مجال كشف وإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح ومنطقة أبيي، لضمان حرية الحركة بالنسبة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، والمساعدة في مراقبة الأسلحة والذخيرة وتخزينها والتخلص منها (A/70/701، الفقرة ٨). ويرد مزيد من تعليقات اللجنة الاستشارية على خدمات الكشف عن الألغام وإزالة الألغام في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/70/742).

(١) شبكات الثلاثة بلايين الآخرين O3b هي مُزوّد تجاري لخدمات السواتل المنخفضة المدار ذات النطاق العريض لتوصيل “الثلاثة بلايين الآخرين” من الناس الذين لديهم إمكانية وصول محدودة أو معدومة إلى خدمات الاتصال ذات النطاق العريض لأسباب جغرافية، أو لعدم الاستقرار السياسي، أو لأسباب اقتصادية، والتي تشمل شرائح عملائها الأسواق في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

الرسوم المصرفية

٤٥ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للوظائف والخدمات والمعدات الأخرى تشمل اعتماداً قدره ١٨٥ ٠٠٠ للرسوم المصرفية، مما يعكس زيادة قدرها ١١٠ ٠٠٠ دولار (١٤٦,٧ في المائة) مقارنة مع قسمة قدرها ٧٥ ٠٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وعند الاستفسار عن أسباب الزيادة الكبيرة هذه، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذا المبلغ المقترح للرسوم المصرفية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تم تقديره على أساس متوسط التكلفة الفعلية للمعاملات المصرفية للقوة الأمنية المؤقتة الذي طُبّق اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والذي لم يكن معروفاً وقت إعداد تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتثق اللجنة الاستشارية بأنه ستقدّم إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير أحدث المعلومات بشأن الرسوم المصرفية الفعلية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

خامساً - النتيجة

٤٦ - ترد في الفرع الخامس من تقرير الأداء الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل القوة الأمنية المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/574). وتوصي اللجنة الاستشارية أن يُقَيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد البالغ ١٧ ٠٤٣ ٠٠٠ دولار غير المربوط خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأن تُقَيّد لحسابها كذلك الإيرادات/التعديلات الأخرى البالغ مقدارها ١٠ ٨٩٦ ٤٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٥.

٤٧ - ترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل القوة الأمنية المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرتين ٣٣ و ٣٩ أعلاه، بتخفيض مبلغ قدره ٢٠٧ ٩٠٠ دولار من الاحتياجات المقدرة في الميزانية، أي تخفيضها من مبلغ ٢٦٨ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار إلى ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار. وبناء على ذلك: توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) أن ترصد مبلغاً قدره ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛
- (ب) أن تُقسّم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، كأئصبة مقررّة، بمعدل شهري قدره ٣٨٣ ٣٨٥ ٢٢ دولاراً إذا ما قررّ مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/574)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/701)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/70/742)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/839/Add.16)

المرفق

قائمة بالأنشطة المقرر الاضطلاع بها في المدى القصير والمتوسط والطويل لرفع مستوى الإيواء في معسكرات الأفراد العسكريين إلى نفس معايير سكن الموظفين المدنيين

١ - في المدى القصير (أنشطة جارية):

- (أ) استبدال ٨٠ وحدة اغتسال قديمة وتركيب ٧٠ وحدة إضافية منها مزودة بوصلات جديدة للصرف الصحي وخزانات الصرف الصحي، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛
- (ب) وتحسين الطرق ومواقف السيارات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦ (ويتوقف ذلك على توقيت تسليم مواد البناء)؛
- (ج) وتركيب محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في مقرات القطاع الرئيسية الثلاثة.

٢ - في المدى المتوسط:

- (أ) استبدال ١٥٠ وحدة إيواء قديمة جاهزة الصنع بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛
- (ب) وتركيب محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في أربعة معسكرات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧؛
- (ج) وإدخال تحسينات على الإضاءة الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛
- (د) وإنشاء مناطق للترفيه وإدخال تحسينات على القوائم منها، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣ - في المدى الطويل:

- (أ) استبدال الوحدات القديمة جاهزة الصنع المتبقية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨ وإقامة المزيد منها؛
- (ب) وإنشاء أو تركيب محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المعسكرات المتبقية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨.